

Distr.: General  
22 September 2011  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٦٢١ المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلم والأمن الدوليين"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي:

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات المسلحة والوساطة وتسوية المنازعات.

"ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن "الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج" (S/2011/552)، ويحيط علما بالتوصيات الواردة فيه.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويعرب كذلك عن تصميمه على تعزيز فعالية الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات المسلحة أو تصعيدها أو انتشارها عند وقوعها، وفي منع تجددتها بعد انتهائها.

"ويشدد مجلس الأمن على الضرورات السياسية والإنسانية والأخلاقية السامية، وعلى المزايا الاقتصادية لمنع نشوب النزاعات أو تصعيدها أو العودة إليها.

"ويشير مجلس الأمن إلى أن منع نشوب النزاع يظل مسؤولية رئيسية منوطة بالدول الأعضاء، ويشير كذلك إلى المسؤولية الرئيسية عن احترام وتأمين حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الموجودين في أراضيها والخاضعين لولايتها القضائية، على نحو ما ينص عليه القانون الدولي ذو الصلة. ويشدد المجلس أيضا على مسؤولية كل دولة من فرادى الدول عن حماية سكانها من أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.



”ويؤكد مجلس الأمن من جديد، أن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في إطار منع نشوب النزاعات يجب أن تدعم وتكمل، عند الاقتضاء، الأدوار المنوطة بالحكومات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة، وإيفاد الممثلين والمبعوثين الخاصين والوسطاء بغرض المساعدة على تيسير التوصل إلى تسويات دائمة وشاملة. ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على أن يسخر على نحو متزايد وفعال جميع الطرائق والأدوات الدبلوماسية المتاحة بموجب الميثاق، لأغراض تحسين الوساطة وأنشطته لتقديم الدعم، ويشير في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، وكذلك إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/189). ويشجع المجلس كذلك الدول الأطراف المعنية على التصرف بحسن نية عندما تنخرط في جهود للوقاية والوساطة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

”ويشجع مجلس الأمن كذلك الأمين العام على مواصلة تحسين اتساق وتوحيد الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف تحقيق أقصى أثر ممكن للجهود الوقائية التي تبذلها الأمم المتحدة على نحو سريع وأولا بأول. ويؤكد المجلس أهمية الإحاطات المنتظمة التي يتلقاها، ويدعو كذلك الأمين العام إلى مواصلة الأخذ بهذه الممارسة الحميدة.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة أن تتضمن الاستراتيجية الشاملة لمنع نشوب النزاعات، إضافة إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع، جملة أمور أخرى منها تدابير تشمل الإنذار المبكر، والانتشار الوقائي، والوساطة، وحفظ السلام، والمساءلة، وأن تسلّم بأن هذه العناصر مترابطة ومتكاملة وليست متتابعة.

”ويسلّم مجلس الأمن بضرورة أن تعالج استراتيجيات منع نشوب النزاعات الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة والأزمات السياسية والاجتماعية على نحو شامل، وذلك بسبل منها تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، ووضع حد للإفلات من العقاب، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة.

”ويشجع مجلس الأمن تسوية المنازعات المحلية بطريقة سلمية من خلال الترتيبات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ويقر المجلس بالجهود المبذولة لتعزيز التعاون التنفيذي والمؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية لمنع نشوب النزاعات، ويكرر في هذا الصدد التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز الحوار الاستراتيجي وإقامة الشراكات وتبادل الآراء والمعلومات بصورة أكثر انتظاما على المستوى العملي، وذلك بهدف بناء القدرات الوطنية والإقليمية في ما يتعلق بأدوات الدبلوماسية الوقائية المتمثلة في جملة أمور، منها الوساطة وجمع المعلومات وتحليلها والإنذار المبكر والوقاية وصنع السلام.

”ويعتزم مجلس الأمن أن يواصل تعزيز شراكاته على المستوى الاستراتيجي وفي الميدان على حد سواء مع جميع الجهات المعنية الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي. ويعتزم المجلس كذلك أن يواصل تعزيز شراكاته مع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة.

”ويشدد مجلس الأمن على أن وجود إطار فعال للدبلوماسية الوقائية يتطلب إشراك المجتمع المدني، ولا سيما الشباب، وسائر الجهات المعنية، مثل الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام مشاركة فعلية. ويؤكد المجلس من جديد أيضا على أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها وفي بناء السلام، ويكرر دعوته إلى زيادة مشاركة المرأة على قدم المساواة، وزيادة تمثيلها وإشراكها على نحو كامل في الجهود الدبلوماسية الوقائية، وذلك تمشيا مع القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، وبياني رئيسه S/PRST/2010/20 و S/PRST/2010/22.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية تعزيز الجهود المبذولة، بما يشمل التنسيق بين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية بغرض تأمين دعم مالي يمكن التنبؤ به ويتسم بالاتساق ويمكن الحصول عليه في الوقت المناسب، لكي يتسنى استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية، بما فيها الوساطة، على النحو الأمثل في جميع مراحل النزاع.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى مواصلة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الأطراف الفاعلة الأخرى، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، النظر في تقرير الأمين العام عن ”الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج“، ويؤيد المجلس تعزيز قدرة الأمم المتحدة وشركائها في ميدان الدبلوماسية الوقائية“.